محمد نادر العمري

الأزمة السورية وتعقيدات الحل السياسي

تتسارع وتيرة التطورات المعقدة في المنطقة الشمالية الشرقية من سورية، بعد سلسة من الخطوات الإيجابية التي شهدها مسار العلاقات السورية العربية، وفي ظل المساعي المبذولة من كل من روسيا الاتحادية والجمهورية الإسلامية الإيرانية لإنجاز مصالحة سورية تركية تسهم في حل الأزمة السورية.

أبرز التطورات المعقدة التي تشهدها الجغرافية الشمالية الشرقية تتجلى في سعي الولايات المتحدة الأميركية لتكريس وجودها العسكري غير الشرعي في هذه المنطقة، وفق ما عبر عنه منسق الاتصالات الاستراتيجية في مجلس الأمن القومي الأميركي جون كيربي، الذي قال إن الولايات المتحدة ستحافظ على وجودها العسكري في سورية، وهي مستعدة لحمايته»، إن هذا التصريح يحمل العديد من الدلالات أبرزها:

أولاً– الولايات المتحدة الأميركية تهيئ لمرحلة جديدة لإبقاء قواتها في سورية بذرائع جديدة بعد تراجع وجود تنظيم داعش الإرهابي في المنطقة؛ وهي الذريعة التي كانت تستند إليها الإدارات الأميركية لتبرير وجودها في المنطقة بشكل فردي أو عبر تشكيل ما سمي التحالف الدولي.

ثانياً– سعي الولايات المتحدة الأميركية لإفراغ أي مصالحة محتملة بين سورية وتركيا من مفاعيلها الإيجابية، أو من خلال دفع النظام التركي لعدم اتخاذ قرار المصالحة مع سورية عبر تغييرات ميدانية عسكرية للتنظيمات المسلحة تخفف من تخوفات تركيا المزعومة حول تهديد أمنها القومي من وجود قوات تابعة لحزب العمال الكردستاني على حدودها الجنوبية.

ثالثاً– تخوف القوات الأميركية من تزايد العمليات الفدائية المقاومة ضد قواتها في هذه المنطقة بدعم روسي إيراني، حيث نشرت صحيفة «واشنطن بوست»، ما زعمت أنها تقارير استخباراتية سرية كشفت عن أن إيران وحلفاءها يعملون على تأسيس وتدريب قوات على استخدام مقذوفات خارقة للدروع أكثر تدميراً، تهدف تحديداً إلى استهداف المركبات العسكرية الأميركية وقتل المقاتلين الأميركيين، كما كشفت الوثائق الاستخباراتية المسربة عن «مساع جديدة واسعة النطاق» من موسكو وطهران ودمشق لطرد الولايات المتحدة من سورية.

رابعاً– الرغبة الأميركية في استقطاب العشائر العربية إلى جانبها وتخفيض تأثير الدور الخليجي وخاصة السعودي من الضغط على هذه العشائر لسحب عناصرها مما يسمى «قوات سورية الديمقراطية – قسد».

هذه الأبعاد المتعددة قد تكون عاملاً أساسياً بشكل مفرد أو جمعي لممارسة الإدارة الأميركية في إحداث تغيير ديموغرافي وهيكلي ببنى التنظيمات المسلحة في مناطق مختلفة من الجغرافيا السورية، وهو ما يوحي بمخطط لربط هذه القوات ابتداء من منطقة التنف وما يسمى المنطقة ٥٥، وصولاً إلى مناطق مختلفة من إدلب التي فيها تنظيمات ترفض سيطرة «هيئة تحرير الشام» عليها وهي غير مقتنعة بالتوجهات التركية بالمصالحة مع سورية، مروراً بمناطق سيطرة ميليشيات «قسد»، وهو ما كانت قد كشفته موسكو مراراً وتكراراً وفي مناسبات عدة عن خطورة ما تنتهجه واشنطن من خلال تشكيل قوات جديدة أو إعادة هيكلية التنظيمات القديمة وتطعيمها بقوات من العشائر العربية وتشكيل غرفة عمليات موحدة تحت الإشراف الأميركي.

هذا المكون المعارض لإعادة هيكلية بنيته وتوجهاته وأهدافه خلال المرحلة المقبلة بما يتلاءم مع التطورات الإقليمية والدولية، ومما يؤكد ذلك هو رفض منصة القاهرة، أحد المكونات التي تضمها الهيئة إلى جانب الائتلاف وهيئة التنسيق ومنصة موسكو، للمشاركة في هذا الاجتماع، فضلاً عن أن الاجتماع عقد بعد ٤ سنوات من آخر اجتماع، وفي ظل عودة منصة موسكو التي علقت مشاركتها منذ عام ٢٠١٩.

ثانياً– سعي بعض قوى هذه الهيئة أو الدول الغربية، إلى إضعاف نفوذ وتأثير الإخوان المسلمين الذين هيمنوا على هذه الهيئة بدعم تركي خلال السنوات السابقة، بهدف سحب ورقة المعارضة من الاحتكار التركي وسط مخاوف من تقارب سوري تركي، وهو ما يفسر مهاجمة العديد من قيادات الإخوان لهذا الاجتماع حتى قبل عقده.

ثالثاً– الخشية الغربية وفي مقدمتها الأميركية من حصول تقدم في المسار السياسي السوري لحل الأزمة، وفق جهود مسار أستانا أو المبادرة العربية أو تلاقيهما، بعيداً عن أي دور غربي ممثلاً في الأمم المتحدة.

بالعموم، هذه التطورات سواء من حيث الجهود الأميركية لإعادة خلط الأوراق على المستوى التكتيك الميداني العسكري، أو مسارعة ما يسمى المعارضة بمبادرة ذاتية أو نتيجة ضغوط بهدف إعادة هيكلية بنيتها وإثبات وجودها مستفيدة من التطورات الإقليمية المتسارعة، قد تكون سيفاً ذا وجهين: الأول إيجابي يوحي بأن الأزمة السورية باتت في ربع الساعة الأخيرة وهو ما يدفع الجميع لرمي أوراق القوة كاملة، والثاني سلبي يحمل مخاوف من إعادة إنتاج الإرهاب بأشكال جديدة ويتبنى سياسات وعقوبات تزيد من معاناة الشعب السوري.

تصب واشنطن جهودها في الآونة الأخيرة لإحياء وتشكيل تنظيمات مسلحة من المكون العربي تحت مسمى «جيش سورية الحرة» في الرقة ودير الزور والحسكة، وهو مشروع قديم جديد تسعى واشنطن لإنجاحه بهذا التوقيت، ساعية من خلال ذلك إلى تحصين مواقع سيطرتها على المناطق النفطية وحمايتها بقوات تابعة لها ولا تحمل جنسيتها، إضافة لعرقلة أي مسار سياسي لحل الأزمة السورية لا يتوافق مع مصالح واشنطن في سورية والإقليم.

ولتحقيق ذلك تقوم الولايات المتحدة الأميركية من خلال خبراء عسكريين تابعين لها وللقوات البريطانية في تدريب هذه التنظيمات في معسكرات متعددة بما فيها منطقة التنف، وتزويدها بأسلحة جديدة ونوعية، وهو ما كشفته صحيفة «حريت» القريبة من الحكومة التركية. نهاية الأسبوع الماضي، من أن الولايات المتحدة أرسلت نظام راجمات «هيمارس»، الذي تنتجه شركة «لوكهيد مارتن»، إلى المناطق الخاضعة لسيطرة «قسد»، في كل من دير الزور، والحسكة، والرقة، بهدف تعزيز قواعدها في هذه المدن الثلاث، بعد استهداف مواقعها العسكرية في المنطقة من قبل مسلحين مدعومين من إيران وفق وصف الصحيفة.

وهذا بالتزامن مع التعقيدات والألغام التي تهدف واشنطن لزرعها وخلقها في الجغرافية الشمالية الشرقية من سورية، كان لافتاً دعوة ما يسمى «هيئة التفاوض السورية» لاستئناف المباحثات المباشرة مع دمشق برعاية أممية، على أثر اجتماع معظم مكوناتها على مدى يومين في جنيف السويسرية، إذ إن حصول هذا الاجتماع يؤكد الحقائق التالية:

أولاً– ممارسة بعض العواصم الغربية والمبعوث الدولي ضغوطاً على هذا المكون المعارض لإعادة هيكلية بنيته وتوجهاته وأهدافه خلال المرحلة المقبلة بما يتلاءم مع التطورات الإقليمية والدولية، ومما يؤكد ذلك هو رفض منصة القاهرة، أحد المكونات التي تضمها الهيئة إلى جانب الائتلاف وهيئة التنسيق ومنصة موسكو، للمشاركة في هذا الاجتماع، فضلاً عن أن الاجتماع عقد بعد ٤ سنوات من آخر اجتماع، وفي ظل عودة منصة موسكو التي علقت مشاركتها منذ عام ٢٠١٩.

ثانياً– سعي بعض قوى هذه الهيئة أو الدول الغربية، إلى إضعاف نفوذ وتأثير الإخوان المسلمين الذين هيمنوا على هذه الهيئة بدعم تركي خلال السنوات السابقة، بهدف سحب ورقة المعارضة من الاحتكار التركي وسط مخاوف من تقارب سوري تركي، وهو ما يفسر مهاجمة العديد من قيادات الإخوان لهذا الاجتماع حتى قبل عقده.

ثالثاً– الخشية الغربية وفي مقدمتها الأميركية من حصول تقدم في المسار السياسي السوري لحل الأزمة، وفق جهود مسار أستانا أو المبادرة العربية أو تلاقيهما، بعيداً عن أي دور غربي ممثلاً في الأمم المتحدة.

بالعموم، هذه التطورات سواء من حيث الجهود الأميركية لإعادة خلط الأوراق على المستوى التكتيك الميداني العسكري، أو مسارعة ما يسمى المعارضة بمبادرة ذاتية أو نتيجة ضغوط بهدف إعادة هيكلية بنيتها وإثبات وجودها مستفيدة من التطورات الإقليمية المتسارعة، قد تكون سيفاً ذا وجهين: الأول إيجابي يوحي بأن الأزمة السورية باتت في ربع الساعة الأخيرة وهو ما يدفع الجميع لرمي أوراق القوة كاملة، والثاني سلبي يحمل مخاوف من إعادة إنتاج الإرهاب بأشكال جديدة ويتبنى سياسات وعقوبات تزيد من معاناة الشعب السوري.

الاحتلال الأميركي أدخل تعزيزات عسكرية إلى قواعده غير الشرعية في الحسكة

مدفعية الجيش تستهدف «النصرة» في الغاب وريفي حلب الغربي واللاذقية الشمالي

حماة - محمد أحمد خبازي
دمشق - الوطن - وكالات

كثف الجيش العربي السوري من استهدافه لمواقع تنظيم جبهة النصرة الإرهابي ردا على خرقة اتفاق وقف إطلاق النار في منطقة «خفض التصعيد» شمال غرب البلاد، على حين قتل أحد مسلحي الفصائل الموالية للاحتلال التركي بريف الرقة الشمالي، بالتزامن مع إدخال قوات الاحتلال الأميركي تعزيزات عسكرية من الأراضي العراقية باتجاه قواعدها في ريف الحسكة عبر معبر الوليد غير الشرعي.

وأكد مصدر ميداني لـ«الوطن» أن وحدات الجيش العاملة بقطاع ريف حماة من منطقة «خفض التصعيد»، استهدفت بالمدفعية الثقيلة مواقع للإرهابيين في محاور سهل الغاب الشمالي الغربي، في حين وجهت وحدات الجيش العاملة في ريف إدلب رمايات مدفعية إلى مواقع «النصرة» في مجدليا والرويحة ومعربليت في ريف إدلب الجنوبي، وفي سان ومعارة عليا بريف إدلب الشرقي.

وأوضح المصدر أن مجموعات إرهابية ما تسمى غرفة عمليات «الفتح المبين» التي يقودها «النصرة»، اعتدت فجر أمس برشقات كثيفة من أسلحتها الرشاشة الثقيلة، على نقاط عسكرية بمحور المشاريع المائية في سهل الغاب الشمالي الغربي، في عدة محاور بريف إدلب الجنوبي، وهو ما استدعى من الجيش الرد عليها بدك مواقعها ونقاط تمركزها.

وفي السياق ذكرت مصادر إعلامية معارضة أن الجيش استهدف مواقع التنظيمات الإرهابية في بلدتي كفرتخال وبحفيس بريف حلب الغربي، وعلى محور الكباشة بمنطقة جبل الأكراد في ريف اللاذقية الشمالي.

وفي البادية الشرقية، بيّن مصدر ميداني لـ«الوطن» أن الهدوء الحذر كان سيد الموقف في قطاعات بادية حمص الشرقية ودير الزور الغربية، حتى ساعة إعداد هذا الخبر مساء أمس. الجيش متمثلا الجيش من خلايا ويقايا فلول تنظيم داعش الإرهابي.

من جهة ثانية، قتل مسلح ما يسمى فصيل «الجبهة الشامية» التابع لـ«الجيش الوطني» الموالي للاحتلال التركي نتيجة استهداف سيارته بالرصاص من مجهولين كانت تقلهم دراجات نارية على طريق الحويجة قرب مدينة تل أبيض المحتلة بريف الرقة الشمالي، وذلك وفق ما ذكرت مصادر إعلامية معارضة.

بالتزامن، أدخلت قوات الاحتلال الأميركي تعزيزات عسكرية جديدة من الأراضي العراقية إلى قواعدها غير الشرعية في ريف الحسكة.

وحسب المصادر المعارضة، فإن قوات الاحتلال الأميركي دفعت بمزيد من التعزيزات العسكرية باتجاه قواعدها العسكرية غير الشرعية في ريف الحسكة، حيث دخل رتل عسكري من الأراضي العراقية عبر معبر «الوليد» غير الشرعي.

ووفق المصادر، يضم الرتل 35 شاحنة تحمل مدرعات وأسلحة مغطاة بشوادر، إضافة لعدد من العربات وذخائر، بحماية ٥ مدرعات أميركية وتوجه الرتل نحو القواعد العسكرية التابعة للقوات الاحتلال في ريف الحسكة.

ضمن دورة تدريبية لمسؤولين سوريين من وزارة الخارجية والمغتربين في شنغهاي

محاضرة لـ«المركز الصيني العربي للإصلاح والتنمية» حول «واقع الأديان»

| شنغهاي - لُجين سليمان

قدّم «المركز الصيني العربي للإصلاح والتنمية» محاضرة حول «واقع الأديان في الصين»، وذلك في إطار الدورة التدريبية التي يُقيمها المركز للمسؤولين السوريين، إذ قدّم المحاضرة البروفسور «دينغ جيون»، وهو أستاذ في علم الحضارات في جامعة شنغهاي للدراسات الدولية.

وتناولت المحاضرة عدداً من المحاور منها: أحوال الأديان القومية في الصين، سياسة الصين تجاه الأديان القومية، وكذلك التعريف بالمسلمين في الصين.

المحاضرة تطرقت إلى أهمية الحوكمة للشؤون الدينية والدينية، خاصة في الصين التي هي دولة متعددة القوميات والأديان، هذا التنوع الذي هو ميّزة في الوقت ذاته إذ إن تعدد القوميات هذا أدى إلى خلق ظواهر مثل: التداخل جغرافياً والتمازج ثقافياً، والاعتماد المتبادل اقتصادياً والقرابة المتبادلة عاطفياً، فشكّلوا فيما بينهم علاقة تمثّلت في عبارة «أنت جزء مني وأنا جزء منك»، كما جعلوا الأمة الصينية بمنزلة كيان واحد متعدد العناصر لا يستغني أي منها عن الآخر، وهو ما يجسّد الحالة العامة للتطور التاريخي في الصين.

وتناولت المحاضرة أحوال الأديان الموجودة في الصين في الوقت الراهن، مثل «الطاوية» التي هي الديانة المحلية في الصين ويعود تاريخها لأكثر من ألفي عام، والتي تم تحديثها بعد عام ١٩٤٩ إذ أُجرت الأوساط الطاوية إصلاحاً ديمقراطياً لنظامها الديني، وكذلك الديانة البوذية، والتي هي أيضاً من الديانات التي شهدت إصلاحاً ديمقراطياً وسارت على الدرب ذاته، لتبدأ بعد ذلك عملية إقامة الفروع للديانات البوذية في جميع أنحاء الصين، وكذلك توجد الديانات الأجنبية، أغلبيتها بالإسلام أكثر من ٢٠ مليون نسمة، ويعتبر هذا الرقم عادة هو تعداد المسلمين الصينيين».

وتمت الإشارة خلال المحاضرة إلى أن ظروف دور العبادة قد شهدت تحسّناً ملحوظاً، وقامت الدولة وفقاً للقانون بتسجيل تلك الأماكن التي تُؤدّى فيها الأنشطة الدينية الجماعية من المواطنين المتدينين، كما أُدرجتها ضمن نطاق الحماية القانونية الوطنية، وذلك من أجل ضمان أداء الأنشطة الدينية بشكل منتظم، فهناك حالياً هناك أكثر من ١٤٤ ألف مكان مسجل وفقاً للقانون لممارسة الأنشطة الدينية على مستوى الصين.

وحول حماية دور العبادة، أشار «دينغ» في محاضرته إلى أن كل الأنشطة الدينية الاعتيادية التي يقوم بها المواطن في دور العبادة أو في بيته وفقاً لعاداته الدينية، تحظى بحماية القانون الصيني، دون تدخل من أي كان سواء منظمات أم أفراد، فالأنشطة الدينية التقليدية للمعابد البوذية والدراسة فيها والاختبارات والترقيات وغيرها من الأنشطة تقام بشكل طبيعي، حتى الأعياد الدينية الكبيرة تقام أنشطتها كلها في مواسمها كالمعتاد، وهو ما ينطبق أيضاً على المسلمين، مثلاً عاداتهم وتقاليدهم في كل جوانب الحياة من أطعمة وأزياء وأعياد وزواج وجنازات، فتنال كامل الاحترام والتقدير، كما أن الجمعية الإسلامية الصينية تُنظّم سنوياً رحلات حج، فمنذ عام ٢٠٠٧ وصلت أعداد الحجاج سنوياً إلى ما يفوق ١٠ آلاف حاج. وبعد انتهاء المحاضرة تم توجيه عدة أسئلة من الوفد حول الواقع الحالي للأديان، والسبب الذي دفع المواطن الصيني إلى الاعتزاز بانتمائه إلى الصين بغض النظر عن انتمائه إلى دين معين أو قومية بعد ذاتها.

يُشار إلى أن الدورة التدريبية ستستمرّ عدة محاضرات من الجانب الصيني، حول التجربة الصينية الرائدة في مختلف المجالات والأنشطة.

محاضرة حول «واقع الأديان في الصين» في إطار الدورة التدريبية التي يقيمها «المركز الصيني العربي للإصلاح والتنمية» لمسؤولين في شنغهاي (خاص الوطن)

واشنطن تضغط لتشديد «العقوبات» بهدف عرقلة تطبيع العلاقات بين الدول العربية ودمشق

قوات الاحتلال الأميركي تسعى لتشكيل ميليشيا «عربية» شرق البلاد

بينما يسعى الاحتلال الأميركي لتشكيل ميليشيا «عربية» في مناطق شمال شرقي سورية بهدف التقرب من العشائر العربية في الجزيرة وإجراء لقاءات معهم، ذكر موقع أميركي أن «الولايات المتحدة تضغط لتشديد العقوبات على سورية».

وذكر موقع «آثر برس» أن وفداً من الاحتلال أجرى يوم الجمعة الماضي اجتماعاً مع بدر حميدي الجربا شيخ قبيلة «شمر» العربية في سورية، ونقل عن مصادر أن الاجتماع يندرج ضمن مساعي الاحتلال تشكيل «قوة عربية» في مناطق شرق سورية التي تسيطر ميليشيات «قوات سورية الديمقراطية– قسد» المدعومة من الاحتلال على أجزاء واسعة منها.

كما نقل الموقع عن مصدر خاص في منطقة العريجية إن «فكرة تأسيس قوة عربية من القوات الأميركية تعود لأكثر من ستة ونصف السنة، حيث التقت حينها القوات الأميركية شيخ قبيلة شمر في منطقة شمر في العريجية وتم استقطاب عدد من أبناء العشائر، وقد انسحب كثير من المنتسبين لـ«قسد» وما تسمى «قوات الصناديد» التابعة لشيخ قبيلة شمر للانضمام إلى هذه القوة، ولكن فجأة توقف الأمر من دون معرفة الأسباب».

وأفادت تسريبات سمعت من «آثر برس» بأن قوات ما يسمى «التحالف الدولي» المزعوم بقيادة واشنطن ستغير بعض القيادات التي اعتمدتها في ريف دير الزور.

وستغيّر بعض المسميات كـ«مجلس دير الزور العسكري» التابع لـ«قسد» الذي يقوده أحمد الخبيل، الذي ينتسب لقبيلة «العكيدات»، ووفق التسريبات فهناك أيضاً نية لعزل الخبيل ودمج «مجلس دير الزور العسكري» بالقوات التي تسعى واشنطن إلى تشكيلها.

وأكد مصدر عشائري بريف دير الزور، صحة التسريبات، مرجحاً «اعتماد المدعو أحمد الهايس الملقب بأبو حاتم شقرا، بديلاً من الخبيل، مشيراً إلى أن الاحتلال سيعتمد أيضاً المدعو مهند الطلاع، متزعم ما يسمى «جيش سورية الحرة» سابقاً والمدعوم أميركياً.

كما تهدف واشنطن حسب المصدر من التركيز بإيعاز «الوحدات الكردية» عن حدود تركيا، إضافة إلى أن الاحتلال الأميركي بات في قناعة كاملة أن «قسد» لن يكون لها أي جدوى في الرقة وريفها وريف دير الزور لأنها مرفوضة جملة وتفصيلاً وغير مقبولة أساساً.

في الأثناء ذكر موقع «فويس أوف أميركا»، في تقرير، أن «الولايات المتحدة تضغط لتشديد العقوبات على سورية».

لافتاً إلى أن «المشرعين الأميركيين يدرسون تشريعاً من شأنه أن يشدد العقوبات على سورية، ويعرقل تطبيع العلاقات، مع دمشق».

وأوضح أن مشروع القانون، الذي قدمه النائب جو ويلسون ونحو ٣٥ من زملائه، يوسع نطاق ما يسمى «قانون قيصر» الذي فرض إجراءات قسرية أحادية ضد الشعب السوري في العام ٢٠٢٠.

وبيّن أن الإجراء الجديد، المعروف المسمى «قانون مناهضة التطبيع» مع دمشق «سيعاقب الدول العربية، مثل السعودية والإمارات، وغيرها من الدول التي أعادت العلاقات الدبلوماسية مع الحكومة السورية، إذا استثمرت في سورية».

وقال: «إذا أصبح مشروع القانون قانوناً، فسيتم إجراء مراجعة للعقوبات المالية المحتملة، أي وقت يقوم فيه بلد ما باستثمار أو منحه أو عقد أو تبرع بقيمة تزيد على ٥٠٠٠٠ دولار لأجزاء من سورية تحت سيطرة الحكومة السورية».

يذكر أن سورية استعادت مقعدها رسمياً في جامعة الدول العربية في الشهر الماضي، وشاركت مملكة بالرئيس بشار الأسد بقمة جدة التي عقدت في ١٩ منه.

الاحتلال الأميركي يسعى لتشكيل ميليشيا «عربية» في مناطق شمال شرقي سورية بهدف التقرب من العشائر العربية في الجزيرة (أ ف ب)

بعد تواصل استخباراتي أميركي تركي

أنقرة تجمد أرصدة بأكثر من ١٥٠ مليون دولار لمتزعمين اثنين في «النصرة»

أصدرت الإدارة التركية قراراً يقضي بتجميد أرصدة ومصادرة أملاك لاثنين من المتزعمين ضمن صفوف ما تسمى «هيئة تحرير الشام» التي يتخذ منها تنظيم «جبهة النصرة» الإرهابي واجهة له.

ونقل موقع «آثر برس» الانكتروني أمس عن مصادر مطلعة، أن المتزعمين هما «جهاد عيسى الشيخ» و«عمر الشيخ» ويعملان مسؤولين عن استثمارات عدة في تركيا، ويديران أموال الإرهابي المدعو «أبو ماريا القحطاني» العراقي الجنسية والذي يعتبر الشخص الثاني بعد متزعم «الهيئة» الإرهابي المدعو أبو محمد الجولاني.

وذكرت المصادر أن «جهاد وعمر الشيخ» من الشخصيات غير المعروفة، وعمل القحطاني على إبقائهم في الظل للاستفادة منهم بعيدة استثمار الأموال التي يتم تهريبها من إدلب إلى تركيا»، مشيرة إلى أن المتزعمين يتسفان مع أحد ضباط الاستخبارات التركية المدعو أيمن هاروش، الذي يسهل لهم أموراً قانونية عدة داخل الأراضي التركية.

وأوضحت أن تجميد الأموال المقدرة بأكثر من ١٥٠ مليون دولار جاء بعد تحضير الاستخبارات الأميركية من نظيرتها التركية وتقديم وثائق تثبت تورط الضابط التركي هاروش، مع قياديين في «الهيئة» بعمليات تمويل غير مشروعة مرتبطة بالتنظيم في إدلب.

وأشارت المصادر إلى أن ملايين الدولارات تصل إلى خزينة الجولاني من خلال فرض الأتاوات ومن الحواجز وعمليات السرقة والخطف وتجارة المحروقات وتهريب البشر، حيث تقدر عائدات جميع ما سبق بـ٣ بليون دولار شهرياً، ويستثمرها الجولاني ضمن مطاعم ومقاه وفنادق ضمن الأراضي التركية بأسماء مختلفة.

ويسيطر تنظيم «النصرة» على أجزاء واسعة من محافظة إدلب وكذلك على أجزاء من أرياف حلب وحماة واللاذقية.

من جهة ثانية ذكرت مصادر إعلامية معارضة أن جهاز الأمن العام التابع لـ«النصرة» اعتقل أحد وجهاء مدينة حماة، في مخيم البركة بريف إدلب الشمالي، بتهمة المشاركة في الاحتجاجات المناوئة لـ«الهيئة».

وأشارت المصادر إلى أن ذلك جاء بعد تصاب حاجز طيار في مدخل المخيم، في حين فرّ ٣ أشخاص من المطلوبين لدى أمنية «الهيئة» إلى جهة مجهولة، دون التمكن من اعتقالهم.

ويأتي ذلك، وفق المصادر استمراراً لحملة الاعتقالات التي ينفذها حضر الاستخبارات الأميركية مع «النصرة» ضد المدنيين والإرهابيين الذين ينفذون توجيهاته في مناطق نفوذه.

أكدت التزامها الكامل بالتعاون مع الوكالة الذرية

دمشق: بقاء الكيان الإسرائيلي خارج معاهدة عدم الانتشار يهدد الأمن والاستقرار

الوطن

أكدت سورية أن استمرار مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية بمناقشة بند تنفيذ الضمانات المعقود بموجب معاهدة عدم الانتشار في الجمهورية العربية السورية على نحو متكرر، من حيث الشكل والمضمون يُدخله في دائرة مناقشة مفرغة وعقيمة تتسبب بهدر الوقت والموارد وخاصة أنه تم إقحامه من دون مبرر وبشكل مخالف لأساليب عمل الوكالة.

وأوضح مندوب سورية الدائم لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في فيينا السفير حسن خضور أوضح في بيان تلقت «الوطن» نسخة منه ألقاه أمام مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية في فيينا والمنعقدة أعماله بين الـ٥ والـ٩ من حزيران الجاري أن استمرار المناقشة يفسح المجال لبعض الدول للتشويش على عمل المجلس وحرف انتباهه عن نشاطات إسرائيل وما تملكه من قدرات نووية عسكرية وهي الوحيدة التي لم تنضم إلى معاهدة عدم الانتشار، لهذا فإن إزالة هذا البند من جدول الأعمال لها مبرراتها القوية وجميعنا نتذكر موقف المدير العام الأسبق للوكالة الدولية الذرية محمد البرادعي حيث قال: «إن إسرائيل لم تقم فقط بإعاقة عمل الوكالة حينما قامت بقصف ما كانت تدعي أنها منشأة نووية في سورية بل قامت أيضاً بانتهاك واضح للقانون الدولي».

مندوب سورية الدائم لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في فيينا السفير حسن خضور (عن الانترنت)

وأشار خضور إلى أن عدوان إسرائيل في أيلول عام ٢٠٠٧ على منطقة في محافظة دير الزور تم استخدامه منصة للهجوم على سورية بهدف تشويه صورتها وممارسة الضغوط السياسية عليها ومحاصرتها بدلاً من أن تتم إدانته بقوة كونه يمثل انتهاكاً فاضحاً للقانون الدولي، كما أن إقرار إسرائيل الرسمي المتأخر بالمسؤولية عن عدوانها على سورية يحتم عليها التعاون مع الوكالة للكشف عن حقيقة التلوث الذي أحدثته قذائفها، وما لم تتعاون إسرائيل القوة المعتدية مع الوكالة فإن أي مناقشة لهذا الموضوع ستبقى من دون جدوى.

وحذر خضور من أن سلوك الكيان الإسرائيلي العدواني في المنطقة وبقاءه بما يمتلكه من قدرات نووية خارج إطار معاهدة عدم الانتشار واتفاق ضمانات شاملة مع الوكالة يمثل خطراً جسيماً على نظام عدم الانتشار، كما أن رفض الكيان لجميع المبادرات الداعية لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط يجعله يهدد الأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط.

وتابع خضور: في ضوء كل ذلك فإن إسرائيل غير مؤهلة على الإطلاق للحديث عن حالات عدم الامتثال للمعاهدة أو الالتزام بالمعايير الدولية التي تنتهكها في كل يوم، وتثبت باستمرار أنها سبب رئيس في عدم الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط من خلال قيامها بالعدوان على الدول الأخرى والتسبب في قتل مدنيين وعسكريين، منتهكة بشكل صارخ القانون الدولي وسيادة الدول الأخرى، مستغلة الظروف والأوضاع في المنطقة، والأنكى من ذلك أن إسرائيل تتباهى بقيامها بالعدوان وبانتهاك القانون الدولي.

وأوضح خضور أن الاستنتاج الترجيحي الذي قدمته أمانة مجلس المحافظين في حزيران ٢٠١١ لا يشق مع الأساليب الفنية والعلمية لعمل الوكالة، فقد بنت هذا الاستنتاج على معلومات تم جمعها من مصادر مفتوحة بعد أن جرت فبركتها من دوائر استخبارية معروفة وقدمته بشكل غير حاسم ومن دون تأكيد مادية.

ولفت خضور إلى أن تعاون سورية مع الوكالة لم يتوقف يوماً، وتشهد تقارير تنفيذ الضمانات المتعاقبة والتي كان آخرها التقرير عن الزيارة التي تمت يوم الـ٢٩ من أيار الماضي على أن سورية لم تتأخر عن الوفاء بالتزاماتها القانونية، بموجب اتفاق الضمانات الشاملة ومعاهدة عدم الانتشار، وأنها لبّت كل طلبات التفتيش الدورية في مواعيدها، مشيراً إلى أن سورية قدمت في إطار تعاونها أقصى درجات المرونة والجدية لتسوية بعض المسائل العالقة فيما يخص طبيعة الموقع الذي دمره العدوان الإسرائيلي في دير الزور، حيث سمحت في حزيران ٢٠٠٨ للفنتين في الوكالة بزيارة الموقع، والتحرك بكل حرية في محيطه وجمع العينات البيئية منه، كما أجابت على جميع الاستفسارات التي طرحوها.

وختم السفير خضور بيانه بالقول: إن الجمهورية العربية السورية تؤكد مجدداً التزامها الكامل بالتعاون مع الوكالة وفقاً لالتزاماتها بموجب معاهدة عدم الانتشار واتفاقية الضمانات الشاملة الموقعة مع الوكالة.

العماد عون وصف التأويلات بشأن زيارته إلى سورية بالأكاذيب

وزير المهجرين اللبناني: زيارتي إلى سورية الأسبوع المقبل وستكون بالتنسيق مع دمشق

لاجئون سوريون بالقرب من الحدود اللبنانية السورية (عن الانترنت)

بعد أن كلّف رئيس حكومة تصريف الأعمال نجيب ميقاتي، وزير الخارجية في حكومته عبد الله بوحبيب، تمثيل بلاده فيما يسمى «مؤتمر بروكسل» للنازحين السوريين الذي سيعقد الأسبوع المقبل في بروكسل، أعلن وزير المهجرين في حكومة تصريف الأعمال اللبناني عصام شرف الدين أمس، أن زيارته المرتقبة إلى سورية على رأس وفد رسمي ستتم الأسبوع المقبل، وذلك بعد أن رد المكتب الإعلامي لرئيس اللبناني السابق العماد ميشال عون على ما روجته وسائل إعلام لبنانية بأن زيارة الأخير إلى سورية أول من أمس ولقاءه الرئيس بشار الأسد هي «استدراج تدخل سوري» في لبنان، وأصفاً إياها بـ«الأكاذيب».

وعقب لقائه ميقاتي برفقة المدير العام لوزارة المهجرين أحمد محمود، قال شرف الدين: إن «زيارتي (أمس) لميقاتي هي للتنسيق ولزيادة بنود جديدة على ورقة التفاهم القديمة التي ستطرح خلال زيارتي التحضيرية لسورية، وسيكون هناك مبدئياً جلسة لمجلس الوزراء مطلع الأسبوع المقبل، وستكون زيارتي إلى سورية بالتنسيق مع الوزراء السوريين الأسبوع المقبل أيضاً»، وذلك حسبما ذكر موقع «النشرة» الإلكتروني اللبناني أمس.

والإثنين الماضي، أشار شرف الدين في ضوء تعليقه على زيارة الوفد الرسمي اللبناني إلى سورية، خلال تصريحات نقلتها وكالة «سبوتنيك» الروسية، إلى أن هناك خطوات جار الإعداد لها، أولها عقد لقاء تشاوري لوزراء لبنان مع ميقاتي على سورية، حيث من المقرر أن يتم خلال اللقاء التفاهم على كل شيء يتعلق بالزيارة، وبعد مؤتمر بروكسل من المنتظر أن يتم تحديد جلسة مجلس وزراء رسمية من أجل أخذ قرار تشكيل الوفد لزيارة سورية، مناقشة قضايا مهمة تتعلق بالتعاون والاهتمام المشترك للبلدين، وفي مقدمتها قضية النازحين السوريين وإعادتهم من لبنان.

جاء ذلك، في حين أكد ميقاتي أنه كلّف بوحبيب، تمثيل لبنان فيما يسمى «مؤتمر بروكسل» للنازحين السوريين الذي سيعقد الأسبوع المقبل في بروكسل، وذلك خلال اجتماع بينهما في السرايا الحكومية، على أن يحمل بوحبيب إلى المؤتمر ورقة عمل موحدة باسم الحكومة، حسب «النشرة».

وقال بوحبيب بعد الاجتماع: «إننا بحثنا في أمور وزارة الخارجية ومشاركة لبنان في مؤتمر بروكسل المخصص لبحث موضوع اللاجئين السوريين، والورقة التي سيقدمها لبنان في هذا المؤتمر».

وسبق أن ندّدت سورية في التاسع من أيار العام الماضي بما يسمى «مؤتمر بروكسل للمانحين»، أو مؤتمر «دعم مستقبل سورية والمنطقة»، وأكدت أنه «مسيس» ولا يتفق مع مبادئ الأمم المتحدة الناظمة للعمل الإنساني وأنه يعكس أي حرص حقيقي على مساعدة الشعب السوري.

والأحد الماضي، اعتبر ما يسمى فريق «منسقي استجابة سورية» في بيان بخصوص المؤتمر الذي سيعقده الاتحاد الأوروبي بنسخته السابعة في العاصمة البلجيكية بروكسل تحت مسمى «مؤتمر دعم مستقبل سورية والمنطقة» يومي ١٤–١٥ الشهر الجاري، أن المؤتمرات التي يعقدها المانحون لم تحقق أي تحسن في العمليات الإنسانية وأن أوضاع السوريين باتت أسوأ.

بموازاة ذلك، قال المكتب الإعلامي للعماد عون، في بيان نقله موقع النشرة «أمس»، إنه «منذ الإعلان عن زيارة الرئيس عون إلى دمشق (اللذانان) وقناته الرسمية بشّر الأسد بدأت التأويلات في إعطاء مضامين عادية للزيارة إلا ما يقال في بعضها إنها تندرج في إطار انتخابات وسوء النيات، وعلى الرغم من صدور بيانين عن الجانبين اللبناني والسوري يعلنان عن مضمون المحادثات وبعدها الاستراتيجي في ضوء التطورات، إلا أن بعض الصحف استمرت في بث الأكاذيب وبشكل خاص ما أوردته صحيفتا «الشهار» و«سدا الوطن» في الصفحة الرئيسية عن «استدراج تدخل سوري»... و«إقحام النظام» السوري في الداخل اللبناني».

وأضاف مكتب الإعلام: «استكمل الدس الرخيص عبر مجموعة أضاليل وادعاءات سواء عن طلب وساطة أو تحضين موقع رئيس التيار الوطني الحر أو طلب موعد أو بحث في أسماء مر